

والنواب او العفار على علم من مذهب اهل الحق ولا يخفى انه لا يصح في خصوص
الكتاب والسنة بتاثير الاسباب والقوى وانما فيها ما تقتضى التاثير والتزوير
او التعلق وذلك اعني من التاثير فالاختلاف في التاثير وعده كما في الاختلاف في
الواقعة في تفسير الايات والا حديث وفيها في قبول الرد والتشريع كيف
والا دلالة من الكتاب واجماع السلف كلها تفتض ان قوله في الخلق والتدبير
واختصاصه بالتاثير فوجه العدول والتاويل بعض الظواهر وليس الاخذ
بأحد الدليلين اولى من الاخر فوجب الترجيح في التاويل بمقتضى العقل
او الوقف عند نكاح الاحتمالات وحيث لا فاصح فيما يطلب فيه
العلم دون الظن والله سبحانه اعلم وما نقل من شواهد هذا الكتاب
والسنة هنا ليس فيها نص صريح وهي قابلة للتخريج والتاويل
على كل من المذهبين ولو كان نصا صريحا او ظاهرا متكاثرا
ومعارض لها صح ان يخالفها مسلم **اقول** الصريح لا يصح لمسلم
ان يخالفها من لا يكون من قبيل قوله تعالى فيصيام ثلثة ايام في الرب
وسبعة اذ ارجع ثلثة عشرة كاملة وما نحو قوله والله انزل من السماء
ماء فاحيا به الارض بعد موتها مع كونها صرايح في فعله بالاسباب
المتضمنين فعل الاسباب بالله مستقلا قابلة للتاويل مع قطع
النظر عن شواهد الامة من التاويل ولهذا اختلف فيها الافهام
فمن العلماء من ظن ان قوله خالق كل شيء ينفي التاثير لغير الله مطلقا
فعمله ذلك على تاويل النصوص المذكور فيها نسبة الافعال الى المخلوق
من انسان وغيره ومنهم من فهم عن الله تعالى ان ذلك انما ينفي
التاثير بالاستقلال ايقاضا على ظواهرها ومع يؤولها لان كرامة
الله خالق كل شيء لا يشافي التاثير بالاذن لصحة اجتماع الخلق
والتاثير بالاذن على منزه واحد واذا انفتق المعارض الحق
وتحقق الشواهد القطعية الدالة على التاثير بالاذن لم يصح
تاويل تلك الصرايح وان كانت قابلة اذا جرد النظر اليها
من غير

من غير ملاحظة الشواهد القطعية والاجماع فهذا قد تبين بسبب
اختلاف العلماء في فهم الصرايح وما هو الراجح ومنه يظهر اولوية الاخذ
بأحد الدليلين وانفرد الحق تعالى بالخلق لا شك فيه لكثرة تاثير الاسباب
بالاذن فالقول بأنه ليس في النصوص الا ما يقتضى التاثير وهو واضح
من التاثير ان ربه به انه الحكيم اعني لا يستلزم تاثير الاسباب والقوى كليا فهو
مسلم وغير مضر فانقول بان التاثير والتزوير اعني من التاثير بالاذن اعني قد يكون
الارتباط على وجه التاثير وقد يكون لانه متعلق بفعل عند الاسباب لا يرتبط
بتاثيرها حينئذ وقد يفعل بالحكمة وهو يتبين فعل الاسباب بالله تعالى
فلها تاثير بالاذن فنفي التاثير بالحكمة عن الاسباب رافع للحكمة الارتباط والتزوير
في التكليف التي رعاها الله تعالى بالاجماع تفضلا ورحمة لا جوارح ومصادم للنصوص
القطعية فلا يصح النفي كليا وقول الامام ابن العربي من قال ان الارض كانت كذب
نحتا لان النار لم يستبقها غلة وانها جواد والجماد لا يصح منه قول قلنا قد مر
ان الكشف قد دل على انه تعالى ما خلق شيئا الا حيا نالها حيا اكان او نباتا
او حيوانا من غير جلي فالجماد حتى خلق الحياة على غير اهل الكشف معروف الحياة
في نفس الامر قوله فان قال خلقا من قبيل القوة تفرق بها فله هذه شهادة بها
لم ترو ولا سمعت لان القدرة لا ترى ولا تسمع ولا اخبار الله بعباده ولا رسوله قلنا
القدرة لا ترى ولكنها ترى آثارها والله تعالى قد اخبر بما يتبين انه تعالى خلق
فيها قوة حيث قال **وازل من بين الاسباب محمد** والتسبيح قال في شهادته الكشف
الصحيح والقال في فعل اختياره مسبوق بالحياة والعلم والارادة والقدرة
وورد في الحديث لا يسمع المؤمن جن ولا انس ولا شجر ولا حجر ولا مدر ولا شئ
الا تشهد له يوم القيامة والشهادة فعل اختياره مسبوق بما فيه التبي
منها القدح فمن شهد بحياة الاشياء ونطقها وفعلها بان الله بالخبر
الصادق الوارد في الكتاب والسنة فقد شهد بحق فان الشهادته بالخبر
كالشهادة بالبيان الذي لا ريب فيه كشهادة خزيمة اذا قامه رسول الله
صلى الله عليه وسلم في شهادته مقام رجيل وحكم بشهادته وحده فكانت